نص ردن

▪ علاء حسن

رشاش ورور زناد!

في حي الشعلة بجانب الكرخ من بغداد، سكن المنتسب لشرطة السكك "رشاش ورور زناد" نهاية عقد الستينات، فأثار اسمه استغراب الجيران. وبطيبة أبناء مدينته البصرة التي قدم منها بحثا عن فرصة عمل في العاصمة، كان يرد المعترضين على اسمه بابتسامة عريضة، ويؤكد لهم انه رجل مسالم لا يحمل السلاح، ويحتفظ في داخل بيته المتواضع بمكوار جده المشارك في ثورة العشرين، كجزء من ارث الأسرة.

أصبح اسم الرجل علامة دالة في الشعلة، ووقتذاك كثيرا ما كان يردد أبناء الحي عبارات معينة بقرب بيت رشاش ورور أو خلفه أو بجواره. ومع مرور الزمن وبعد اتساع الحي وإحالة رشاش للتقاعد، انتقل هو إلى منطقة أخرى، وربما تعرض فيها إلى ذات التساؤلات حول" الاسم المسلح".

قبل أيام أعلنت الحكومة عن أنها اتخذت قرارا يسمح بحيازة قطعة سلاح في المنزل شريطة تسجيلها في مركز الشرطة، وأثار القرار التساؤلات، فضلا عن المخاوف المشروعة من عجز الأجهزة الأمنية عن حفظ امن المواطنين واحتمال عودة أيام العنف الطائفي، ولاسيما أن البلاد تشهد ومنذ نهاية العام الماضي أزمة سياسية ذات أبعاد متشعبة، تكشف عن عمق الخلاف بين الأطراف المشاركة في الحكومة.

قبل عشرات السنين كان العراقيون يعبرون عن دهشتهم واستغرابهم وربما انزعاجهم من حمل الأشخاص أسماء ورور ورشاش وبرنو، وكان الاستغراب لا يصل إلى القلق وإثارة المخاوف، لان الجميع يتمتعون باستتباب الأمن، والأسلحة النارية لا تستخدم إلا في مناطق معينة وبنطاق محدود جدا حينما يندلع نزاع عشائري، يحسمه وبجدارة "شرطي خيال" سرعان ما يعود إلى مركز الناحية بعد التأكد من تحقيق الصلح بين المتنازعين، وعودة الهدوء، وإنهاء مظاهر التسلح في المنطقة.

قرار الحكومة قوبل باعتراض أعضاء في لجنة الأمن والدفاع النيابية، فوصفوه بأنه تكريس لعسكرة المجتمع محذرين في الوقت نفسه من سوء استخدامه، لأنه باعتقادهم يسهم في إمكانية إشعال فتيل الحرب الأهلية، "يا ستار يا حافظ"، خصوصا أن الاحتقان الطائفي لم تتم معالجته بعد، ومظاهر التهجير والتهديد ما زالت قائمة في بعض أحياء العاصمة بغداد، على الرغم من إعلان المسؤولين أن الخطة الأمنية حققت معجزات كبيرة، بفضل القيادة الحكيمة وفرض سلطة القانون، بالقضاء على المجاميع المسلحة الإرهابية وحصر السلاح بيد الدولة.

من المعروف انه عند صدور أي قرار يجري بيان الأسباب الموجبة لإصداره. والسماح بحيازة السلاح سيفتح بأي الاجتهادات والتأويلات، وقد يتساءل البعض: هل الهاون ستين أو الكاتم والغدارة مشمولة بالقرار التاريخي، أم الأمر سيخضع لحين اعتماد تعليمات جديدة؟ وإذا كان رشاش ورور زناد أجاب على تساؤلات أهالي حي الشعلة بابتسامة، هل يستطيع صاحب القرار الحكومي أن يرد على قلق ومخاوف المواطنين من السماح بحيازة الأسلحة، أم ستلجأ الجهات الرسمية لتشكيل لجنة لتوضيح الأسباب الموجبة للقرار؟ ومن الضروري أن يكون رشاش ورور من أعضائها للإفادة من خبرته في إجابة المعترضين على اسمه.

القائممقام لـ (المدى): 3 مصانع أساسية متوقفة عن العمل

المجر الكبير مدينة النفط وقصب السكر لا تستثمر سوى 3 كم من أراضيها

أحد اهوار ميسان

□ بغداد / زياد العجيلي

بكثير من خيبة الأمل يتحدث قائممقام المجر الكبير بمحافظة ميسان عن مدينته التي لم تحظ إلا بفرصة استثمارية واحدة على مساحة 3 آلاف متر مربع، بعد أعوام من الانفتاح الاقتصادي الذي شهده العراق.

ويذكر القائممقام قائمة من الفرص الاستثمارية المهدورة، إذ لم يجر استغلال حقول النفط هناك حتى الآن، كما توقفت مصانع إستراتيجية لإنتاج الورق والسكر التي كانت تستغل المساحات الشاسعة من القصب، في القضاء الذي يقطنه نحو ربع مليون نسمة.

ويقع قضاء المجر الكبير على حدود محافظة البصرة، وسط المنطقة التي تضم أهم حقول النفط، والواقعة بين شبكة من فروع نهر دجلة والمحاطة بمساحات واسعة من الأهوار.

ويتحدث القائممقام أحمد عباس عن الفرص الاستثمارية المهدورة في القضاء، الذي يعد ثاني أكبر المدن في ميسان، ويقول لـ"المدى": إن معامل السكر والورق في المدينة "متوقفة بشكل تام منذ ٩ سنوات ولم يجر تأهيلها ولم تطرح للاستثمار إلى الآن".

ويوضح أن الاستثمار في المدينة "لم يشمل سوى ٣ كيلومترات شيد عليها مستثمر محلي أسواقا تجارية، فالشركات الأجنبية غائبة عنا حاليا".

ويضيف أن عائق استثمار معمل السكر هو "الأعداد الهائلة لمنتسبيه" والتي تفوق الحاجة الإنتاجية، وتمثل عبئا على أي مستثمر، ما جعل وزارة الصناعة والمعادن تخطط لتحويلهم إلى وزارة الكهرباء ومن ثم طرح المعمل للاستثمار الأجنبي.

وكشف عباس عن طلب تقدم به مجلسه المحلي إلى وزارة النفط لشمول حقول المجر الكبير بجولة التراخيص النفطية الرابعة، لافتا إلى أن "ميزانية القضاء البالغة ٤٥ مليار دينار لم تعد تكفي لاستكمال البنى التحتية، لذا طالبنا من الوزارة إدراج حقول النفط المنتشرة في المجر وأهمها حقل الرافعي ضمن جولة التراخيص النفطية للإفادة من إيرادات البترودولار".

وينص مشروع (البترودولار) الذي أقره مجلس الوزراء العام الماضي على تخصيص دولار واحد عن كل برميل نفط، للمناطق التي يستخرج منها، ودولار واحد عن كل برميل يكرر في مصافيها من النفط الخام.

وعن واقع الخدمات يقول المسؤول المحلي: إنه "لدينا مستشفى واحد لا يكفي لتقديم الخدمات لـ٢٥٠ ألف نسمة، والمدينة لا يوجد فيها مثلا ملعب لكرة القدم".

ويقول عباس إن المجلس المحلي "أنفق معظم ميزانيته لإكساء جميع الطرق الرئيسة والفرعية ومد شبكة المجاري وتغيير وجه المدينة، وهو بحاجة الآن لميزانية إضافية تقدر بـ١٥ مليار دينار".

أما بخصوص الأراضي الزراعية فتحدث عن ٥٠ ألف دونم مستغلة من قبل مزارعي المدينة بعضها بشكل رسمي وأخرى متجاوز عليها، ويعد إنتاج الحنطة والشعير مصدرا أساسيا لإدامة هذه الأراضي التي كانت تزرع فيها أنواع مختلفة من القصب الذي يستخدم في إنتاج السكر والورق.

وعلى الرغم من الغياب الواضح للاستثمارات في المدينة، نفى أن تكون هنالك بطالة، وأوضح أن الإحصائيات الرسمية تشير إلى أن "أغلب السكان يعملون في أجهزة الجيش والشرطة ومهن أخرى مختلفة، وأرقام شبكة الضمان الاجتماعي تبين أن ١٢٠٠ شخص فقط يعتمدون على رعاية الدولة لأنهم بلا عمل".

واختتم عباس حديثه بالقول: إن السياحة في مناطق الأهوار المحيطة بقضاء المجر توقفت، مؤكدا أن "مناطق الأهوار لم تشهد أي حضور للسياح لا من العراق ولا من دول أخرى، ولهذا نحن نعمل الآن مع منظمات المجتمع المدني للتفكير بأساليب يمكنها جذب سياح عراقيين وأجانب لمناطقنا".

وكانت الأهوار في جنوب العراق تجتذب في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي السائحين الأجانب، لكن اندلاع الحرب العراقية الإيرانية أدى إلى انهيار قطاع السياحة هناك، بالإضافة لما تلاها من فرض عقوبات دولية ثم سوء الأحوال الأمنية بعد عام ٢٠٠٣.

النجف تتجه نحو صحرائها لحل أزمة السكن

منخفض بحر النجف

□ النجف / عامر العكايشي

تشهد محافظة النجف حراكاً كبيراً من قبل المسؤولين المحليين لإنهاء أزمة السكن من خلال توزيع الآلاف من قطع الأراضي السكنية واتخاذ قرارات كفيلة بمعالجتها، وفيما كان التوسع العمراني للمحافظة مقتصرا على جهات الثلاث الجنوبية والشرقية والشمالية، تتجه الأنظار حاليا نحو الجهة الغربية أو ما يطلق عليها (بحر النجف).

بحر النجف، أو ما بات يعرف بـ(منطقة مظلوم) تتوافر على مساحات شاسعة عبارة عن أراض جرداء تخلو من المساكن رغم قربها من مركز المدنية، لكن يبدو أن المسؤولين المحليين أدركوا مؤخرا أهمية تلك المساحات وأيقنوا بأنها الحل الوحيد لإنهاء أزمة السكن الخانقة التي تشهدها المحافظة.

فبعدما كانت منطقة مظلوم حتى وقت قريب اسما على مسمى، تحولت رسميا من منطقة صحراوية جرداء من كل شيء إلا معامل وكور الطابوق، إلى ناحية النور، فقد صوت مجلس محافظة النجف بالإجماع على استحداث ناحية النور الواقعة في بحر النجف وشمولها بالموازنة السنوية وتوفير جميع الخدمات لها.

وبهذا الصدد، يقول رئيس مجلس المحافظة الشيخ فائد نون لـ"المدى": إن ذلك يأتي تأكيداً على اهتمام المجلس بالمحافظة ومواطنيها دون تميز بين مركز المدينة وأطرافها، وتوفير كل السبل التي تجعل الأهالي يتجهون للسكن في تلك المناطق وطرحها أمام المستثمرين بغية معالجة الأزمة السكنية الخانقة.

ويضيف "من أجل توفير قطع أراض سكنية للمواطنين، جرى بيع خمسة آلاف قطعة أرض سكنية في ناحية النور كتجربة أولى، كما أن مجلس المحافظة صوت بالإجماع على توزيع سبعة آلاف قطعة سكنية، مساحة الواحدة منها ٣٠٠ متر مربع، وبسعر ١٠ آلاف دينار للمتر الواحد، على أن تحدد ضوابط التوزيع بعد إكمال عملية فرز القطع وتصاميمها".

ولم يكتف مجلس المحافظة بتوزيع قطع أراض في مدينة النجف، بل طالب الأقضية والنواحي بتخصيص قطع أراض للمواطنين على غرار ما تم توزيعه في ناحية النور، إذ يؤكد مدير إعلام مجلس محافظة النجف محمد الخزاعي لـ"المدى" أن المجلس طالب الأقضية والنواحي بتخصيص قطع الأراضي خارج الحدود الإدارية لها، وبما لا يتعارض مع القوانين المركزية.

أما محافظ النجف عدنان الزرفي فقد أعلن لـ"المدى" عن مباشرة المحافظة بتوزيع قطع الأراضي السكنية على الشرائح المستحقة، مضيفا "يوم أمس الأول تم توزيع عدد من قطع الأراضي في ناحية الحيرة على المستحقين، وأمس جرى توزيع قطع الأراضي على المشمولين من الشهداء والسجناء والموظفين والمهجرين والمهاجرين والذين مسقط رأسهم في الحيدرية".

ويكشف الزرفي أن "الخطوة التالية ستكون في قضاء النجف على اعتبار أن هنالك أكثر من ٤٠٠٠ قطعة أرض سيتم تخصيصها للشرائح المشمولة بذلك".

أعضاء مجلس النواب عن محافظة النجف لهم دورهم في هذا الحراك الهادف إلى إنهاء أو التخفيف من أزمة السكن، إذ يسعى النائب الدكتور عبد الهادي الحكيم لاستثناء السجناء السياسيين من قانون رقم (١٢٠) الخاص بتمليك قطع الأراضي.

ويوضح الحكيم في حديثه لـ"المدى" أنه قام "بإجراء اتصالات عدة مع الأمانة العامة لمجلس الوزراء، ورئيس مؤسسة السجناء السياسيين وكالة، وعدد من المسؤولين المعنيين، بشأن عدم شمول السجناء السياسيين بالقانون أعلاه، تقديرا وتثمينا لتضحياتهم ومعاناتهم التي عاشوها خلال الفترة السابقة".

يذكر أن للقانون رقم (١٢٠) الصادر عن مجلس قيادة الثورة المنحل عام ١٩٨٢، قيودا عدة أبرزها الفقرة الخاصة بمسقط الرأس وفقرة المستفيد سابقا من قطع الأراضي.

في هذه الأثناء، صوّت مجلس محافظة النجف بالإجماع على التوصية المقدمة من قبل لجنة الاستثمار والإعمار المتضمنة دراسة مشاكل وحلول أزمة السكن في المحافظة، ومفاتحة الأمانة العامة لمجلس الوزراء لتخويل الحكومة المحلية في النجف بتنفيذ حصة المحافظة لبناء ٣٧ ألف وحدة سكنية وتوزيع قطع الأراضي السكنية على المواطنين بأسرع وقت.

رئيس مجلس المحافظة الشيخ فائد كاظم نون يؤكد أن المحافظة بحاجة إلى ٤١ ألف وحدة سكنية لغاية العام ٢٠١٣، مشيرا إلى أن "النجف لديها خطة لتوفير ٥٣ ألف وحدة سكنية عن طريق الاستثمار ولكن يوجد تلكؤ من قبل المستثمرين بتنفيذ المشاريع إلى جانب المشاكل الحاصلة بين المستثمر والهيئة الوطنية للاستثمار".

ولم يقتصر اهتمام المسؤولين في النجف على توزيع الأراضي السكنية، بل عاد لإثارة موضوع قديم جديد ألا وهو استغلال وزارة الدفاع لمساحة شاسعة من الأراضي السكنية في حي النداء شمالي النجف، ما أدى إلى عدم تمكن المئات من أصحاب الأراضي بناء وحدات سكنية لهم لكون المنطقة خارج حدود الخدمة في الوقت الحاضر بسبب إشغالها كمعسكر من قبل الدفاع.

فقد حمّل مجلس محافظة النجف في وقت سابق وزارة الدفاع الخطأ الحاصل في أخذ الأراضي السكنية في حي النداء واستغلالها كمقر للجيش.

وكان رئيس مجلس المحافظة قد دعا "المواطنين الذين لديهم قطع أراض هناك برفع دعوى قضائية ضد الوزارة"، مُبينا أن المواطنين "لهم حق في قطع الأراضي هناك، وقد تجاوزت وزارة الدفاع على أراضيهم وأن أي جهة وافقت على هذا الأمر تتحمل مسؤولية الأمر الذي أعطته".

ثم بعد ذلك أعلن رئيس مجلس المحافظة أنه سيتم إخلاء منطقة حي النداء من معسكر الجيش قريباً.

وبهذا الخصوص، يوضح مدير إعلام المجلس محمد الخزاعي لـ"المدى" أن رئيس مجلس المحافظة استقبل وفداً يمثل وزارة الدفاع ضم المفتش العام في الوزارة والفريق عثمان الغانمي وعدداً من الضباط والمستشارين، ودار اللقاء حول مطالب مجلس المحافظة بإخلاء المنطقة المستغلة حالياً من قبل الوزارة.

ويتابع قائلا: إن رئيس المجلس أكد إصرار مجلس المحافظة على إخلاء الأرض وإعادتها إلى أصحابها كونها منطقة سكنية وداخلة في التصميم الأساس لمدينة النجف، مذكّراً بأن "وجود المعسكر في هذه المنطقة يشكل مخالفة قانونية واضحة وان المجلس بصدد اتخاذ جميع الإجراءات التي تحفظ حق المواطن النجفي في ممتلكاته الخاصة"، مشدداً على أن المنطقة المذكورة ستعود إلى مالكيها قريباً جداً.

ويبين الخزاعي أن الوفد "بناءً على مطالبات المجلس أبدى استعداد الوزارة لحل هذه القضية ونقل المعسكر المذكور إلى منطقة أخرى بعيدا عن الأحياء السكنية".

معامل الطابوق تحاصر بدخانها أحياءً سكنية في كربلاء

كربلاء / أمجد علي

شكا الكثير من المواطنين بمحافظة كربلاء وخاصة الذين تقع بيوتهم في أحياء سكنية قريبة من معامل الطابوق، من إصابتهم بأمراض عدة في الجهاز التنفسي والبعض منهم بالسرطان، فيما يؤكد المسؤولون المحليون أن العمل جار على إقصاء جميع هذه المعامل إلى أماكن خارج المحافظة. وفي حديثه لـ"المدى" قال جابر الحسناوي، من سكنة منطقة عون شمالي كربلاء: "أنا وأطفالي مصابون بذات الرئة جراء دخان معامل الطابوق التي لا نعلم متى ترحل أو تزال، ونحن نسمع منذ سنوات تصريحات عن ترحيلها لكن لم يتحقق شيء من ذلك حتى الآن".

ويضيف "الأمر لم يعد يحتمل فالدخان الأسود سرعان ما يهبط مثل غيمة تنشر رذاذها على المنازل والبساتين"، منبها إلى أن "أضرار معامل الطابوق لا تقتصر على الإنسان فقط بل على الثروة الزراعية والحيوانية أيضا، خاصة وأن جميع هذه المعامل تقع ضمن الأراضي الزراعية أو بالقرب منها، ولا يوجد معمل واحد يقع في منطقة صحراوية"، على حد قوله.

ويشير الطالب بجامعة كربلاء حسين الأسدي إلى أن هناك معمل طابوق يقع بالقرب مبنى الجامعة في منطقة فريحة شرقي مدينة كربلاء، مضيفا "كثيرا ما أفكر كيف يعيش الناس الذين يعملون في هذه الأماكن، وما هو حال من أجبرته الظروف على العيش بقرب معمل طابوق".

ويلفت في حديثه لـ"المدى" إلى أن أبراج معامل الطابوق "تنفث أمراضا متعددة، فهي تنفث ثنائي أوكسيد الكاربون القاتل، ولو كانت هناك دراسة علمية ومن جهة مستقلة لوجدنا أن المواطنين هناك مصابون جميعهم بهذه الأمراض"، معربا عن خشيته من "إصابة طلبة الجامعة بتلك الأمراض مع تقادم السنوات".

وهذا ما أكده لـ"المدى" عباس الطرفي من منطقة الكمالية غربي كربلاء، موضحا "ليس هناك أحد يسكن بالقرب من معامل الطابوق لم يصب بأمراض الجهاز التنفسي، وبإمكان أي مسؤول صحي أن يقوم بعمليات الكشف الموقعي على الجميع للتأكيد من ذلك".

رئيسة لجنة البيئة في مجلس محافظة كربلاء سهيلة شنو تؤيد ما ذهب إليه المواطنون وتصف لـ"المدى" معامل الطابوق في كربلاء بأنها "ظاهرة"، مشيرة الى "أنها منتشرة وخاصة في مناطق الكمالية وعون وفريحة، إذ تم إنشاء هذه المعامل في منتصف القرن الماضي، حين كانت بعيدة عن الحدود البلدية، لكن بعد التوسع العمراني وزيادة أعداد المهجرين والنازحين وزيادة أعداد الأحياء السكنية أصبحت هذه المعامل تشكل عائقا صحيا وبيئيا".

وتشدد على أن الوقت قد حان لـ"تعمل الحكومة المحلية على ترحيل هذه المعامل إلى موقع تم تخصيصه لها يقع في المنطقة الغربية من المحافظة، وهي منطقة شبه خالية من السكان".

لكن شنو تشير إلى أن "المشكلة ليست في معامل الطابوق فقط، بل في الكور إذ أنها سريعة النصب والعمل ورخيصة ولا تحتاج إلى بناء مرتفع أو مداخن عالية، وغالبا ما يتم نصبها بين المناطق الزراعية كالبساتين لتوفر الأشجار كوقود لعملها". واختتمت حديثها بالقول: إن المسؤولية تقع على عاتق شرطة البيئة التي تقوم بين فترة وأخرى بإغلاق العشرات من الكور، مطالبة بعقوبات شديدة ضد أصحاب الكور لردعهم عن العودة إلى نصبها مرة أخرى.

أحد معامل الطابوق